مجلة جامعة الملك سعود، م ٢، الآداب (١)، ص ص ٣٨٣ - ٤٠٢ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

نقد لتحقيق كتاب *الأصول في النحو* (٣ أجزاء)

المؤلف: أبو بكر محمد بن سَهْل السرَّاج (ت ٣١٦هـ)
المحقق: عبدالحسين الفتلي
النشر: بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

مراجعة ونقد بقلم: صالح بن سليمان الوهيبي*
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

اقتنيت نسخة من هذا الكتاب منذ عام ونيف. وقد قرأت حينذاك مقدمة المحقق وصفحات قليلة من الجزء الأول. ولفت انتباهي بعض الأخطاء وسوء ترتيب العناوين ولكنني لم اتتبع الأمر. ثم رأيت محمود محمد الطناحي يشير إلى بعض الأخطاء الواردة في الكتاب إشارة مقتضبة.(١)

وعدت هذا العام أُنقِّب في كتاب ابن السرَّاج عن بعض المسائل الصرفية فوجدت العجب العُجاب. فالكتاب مليء بالأخطاء حتى إنه ليصعب حصرها. بعض هذه الأخطاء يتحمل وزرَها المحقق، وربما يُعذر في القليل منها.

* أشكر زميلي الدكتور صبحي عبدالمنعم سعيد الذي تكرم بقراءة هذا النقد واقترح تعديلات ونبّهني إلى بعض القصور. فله مني جزيل الشكر، ومن الله الأجر والثواب.

(١) محمود محمد الطناحي، *فهارس كتاب الأصول في النحو* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص ٧.

وقبل أن أشرع في بيان أخطاء التحقيق أودّ أن أوضح أن ابن السرّاج في كتاب *الأصول* قد اقتفى أثر سيبويه في *الكتاب*. ولا يكاد يخرج في شرحه وأمثلته عما في *الكتاب*. وقد انتبه المحقق إلى هذه المسألة ولكنه لم يستفد منها إلا في مواطن قليلة بالرغم من أنه يشير إلى *الكتاب* في الهوامش. وللقارىء أن يقارن بين جهد محقق *الأصول* وبين جهد المرحوم محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيقه لكتاب المبرد: *المقتضب*. فإن بين عمليهما كما بين الثرى والثريا! والله المستعان.

وترجع أهمية كتاب *الأصول* إلى كونه من المؤلفات النحوية المبكرة، إذ مات مؤلفه في الربع الأول من القرن الرابع الهجري. وقد قرأ ابن السرّاج *الكتاب* على المبرد (ت ٢٨٥هـ) وكان من أنبه طلابه. ثم قرأ *الكتاب* على ابن السرّاج جماعةٌ منهم أبو سعيد السِّيرافي وأبو علي الفارسي.(٢) فَصِلَةُ ابن السراج *بالكتاب* قوية ولا تخفى على من نظر في كتابه وكتاب سيبويه.

وقد اعتمد المحقق على أربع نسخ للكتاب وفقًا لما ذكر في المقدمة (مج ١، ص ص ٣٢-٣٤). لكنه لم يحدد النسخة التي ارتضاها أصلاً، كما لم يجعل لكل واحدة منها رمزًا كعادة المحققين. وعلى الرغم من ذلك تجده يشير منذ الصفحة الأولى في الكتاب إلى النسخة «الأصل» ونسخة (ب). ولعله ترك ذلك لذكاء القارىء!

وإنني اعتقد أن من يتصدى للتحقيق ينبغي له أن يكون عالمًا بأساليبه، مستفيدًا من خبرات السابقين له. وقد كُتبتْ في هذا الفن مؤلفاتٌ مشهورة لعدد من المحققين في العصر الحديث. وتحقيق كتب النحو والصرف يتطلب جهدًا خاصًا، فينبغي للمحقق أن يتأكد من صحة النصّ وصحة القاعدة. وقد يضطره هذا الأمر إلى مراجعة أُمهات الكتب في هذا الفن لاستجلاء النص والتأكد من صحته. كما أن للحركات وزنًا كبيرًا في الدراسة النحوية والصرفية. فلا يعذر المحقق إن ترك تصحيح تجارب الطبع للمطبعة ونام ملء عيونه!

(٢) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ـ *بُغْيَة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، مج ١، ص ١١٠.

وكتاب *الأصول* ضخم، فهو يتألف في نشرته هذه من ثلاثة أجزاء مجموع صفحاتها ١٣٢٧ عدا مقدمة المحقق وفهارس الموضوعات. لذا سوف اكتفي بنقد جزء صغير منه يبدأ من «باب ذكر الابتدا» (مج ٢، ص ٣٦٧) إلى آخر «باب التحقير» (مج ٣، ص ٢٣) ورأيت أن من العبث أن أزيد على ذلك.

وحصرت نقدي للتحقيق في ثلاثة جوانب: الأخطاء الفنية، وأخطاء الشروح التي أوردها المحقق، وأخطاء المحقق في قراءة النص وضبطه.

أولاً: الأخطاء الفنية

إن مهمة المحقق أن يُقدم النص الذي يُحققه بحيث يكون مطابقًا لما أراده مؤلفه أو قريبًا من ذلك مستعينًا في ذلك أوَّلاً بما لديه من نسخ للكتاب، وبالأصول التي استفاد منها المؤلف ثانيًا، ثم بالكتب التي نقل أصحابُها عن المؤلف وكتابه. وقد بيَّنا ما بين هذا الكتاب وكتاب سيبويه من صلة قوية لم يفد منها المحقق فيما أرى.

كما أن المحقق مطالب بتقديم ما يحققه وَفْقًا لما أَلِفَهُ القراء مستفيدًا في ذلك من الأساليب السائدة في الكتابة والطباعة دون أن يُخِلَّ بالكتاب. ومن هذه الأساليب: ترتيبُ عناوين الموضوعات وَفْق أَوَّلِيَّتها، وتقسيمُ النص إلى فقرات حسب الأفكار الجزئية التي تشتمل عليها كل فقرة، واستخدامُ علامات الترقيم كالنقطة والفَصْلة وعلامات التنصيص (الأقواس المزدوجة الصغيرة) لإيضاح النص.

ونرى أن المحقق لم يُوَفَّق في هذا الجانب. وها هنا أمثلة توضح ما نقول:

١ ـ عناوين الموضوعات

كثيرًا ما نجد أن عنوانًا فرعيًّا مساوٍ لما هو أكبر منه. من ذلك (مج ٢، ص ٣٧٤) حيث العنوانُ الفرعي مساوٍ للأصل الذي تَفَرَّع منه في (مج ٢، ص ٣٧١)، وجَعَلَ المتفرِّعَ من (مج ٢، ص ٣٧٤) مساويًا للأصل المشار إليه (مج ٢، ص ٣٧١)، ومثل هذا يتكرر

في مج ٢، ص ٤٠٠ (قارن بـ: ص ٣٩٩)؛ مج ٢، ص ٤٠٤ (قارن بـ ص ٤٠٣)؛ مج ٢، ص ٤١١ (قارن بـ ص ٤٠٧).

وتتداخل الموضوعات بسبب هذا التشابه في العَنْوَنَة في مواطن منها مثلاً (مج ٣، ص ص ٣٨، ٣٩). وهي سمة عامة في الكتاب (انظر مثلاً: مج ١، ص ص ٥٤، ٥٥؛ مج ٣، ص ص ٥٤، ٥٥).

٢ ـ تقسيم النص إلى فقرات

هنالك موضوعات في الكتاب تتألف من فقرة واحدة غير مقسمة على الرغم من أنها تشمل عدة صفحات. من ذلك ما يلي بَعْدُ:

ا ـ «ألف الوصل» (مج ٢، ص ص ٣٦٧ ـ ٣٧١)

ب ـ «الأسماء الظاهرة السالمة» (مج ٢، ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٤)

جـ ـ «باب مَنْ وأيّ. . .» (مج ٢، ص ص ٣٩٤ ـ ٣٩٧)

وليس لتقسيم النص لدى المحقق أي ضابط يُرْكَن إليه بل إن تقسيمه للفقرات اعتباطي.

٣ ـ علامات الترقيم

تكثر في الكتاب «الفصلة» في المواطن الصالحة لاستخدامها وغير الصالحة. وها هنا نماذج على سوء وضع علامات الترقيم وإفسادها للمعنى:

ا ـ مج ٢، ص ٣٨٠ (. . والجميع إذا وقفوا وقفوا على الميم ولو حركوا الميم، كما حركوا الهاء في «عليه مال» لاجتمع أربع متحركات.) وصوابها: «والجميعُ إذا وَقَفُوا وَقَفُوا على الميم، ولو حَرَّكوا الميم كما حركوا الهاء في «عليه مال» لاجتمع أربع متحركات . . .» والنقطة في الموطن المذكور أفضل.

ب ـ مج ٢، ص ٣٩٥ (فإذا استفهمت بها [أَيْ بأي] عن فكرة. قلت: إذا قال: رأيت رجُلاً أيًا). وحقها أن تُكتَب هكذا: «فإذا استفهمتَ بها عن نَكِرةٍ قلتَ ـ إذا قال: رأيتُ رجلاً ـ أَيًّا؟».

جـ ـ مج ٢، ص ٣٩٦ (فإن قلت: اضرب أيهم عاقل» رفعت، هذا مذهب سيبويه، وهو عندي مبني «لأن» الذي عاقل قبيح). ولتكتب هكذا: (فإن قلتَ: «آضْرِبْ أَيُّهُمْ عَاقِلٌ» رفعتَ. هذا مذهب سيبويه. وهو عندي مبنيّ لأن «الذي عاقل» قبيح). (انظر: *الكتاب* لسيبويه، مج ٢، ص ٤٠٣).[٣]

د ـ مج ٢، ص ٣٧٣: في الكلام عن الوقف وأثره في نقل حركة لام الكلمة إلى العين الساكنة، يقول ابن السرَّاج: (وبعض العرب يقول في «بكر»: هذا بكرو من بكر فيحرك العين بالحركة التي هي اللام في الوصل،). وللقارىء أَنْ يقارن هذا بقول سيبويه (*الكتاب* مج ٤، ص ١٧٣): «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك، لكراهيتهم التقاء الساكنين. وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ ومِنْ بَكِرْ». فحق عبارة الأصول أن تُكْتَب: (وبعضُ العرب يقول في «بَكْرٍ»: «هَذا بَكُرْ» وَ «مِنْ بَكِرْ» فيحرك العينَ بالحركة التي هي لِلاّم في الوصل.)

هـ ـ مج ٢، ص ٤٢٦ (يقول ثالثَ عشر، ثلاثةَ عشر، ونحوه) والصحيح كتابتها هكذا: (يقول: «ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ» ونحوه)، *الكتاب*، مج ٣، ص ٥٦٠.

٤ ـ لم يَسِرِ المحقق على نسق واحد في استخدام علامات الترقيم ففي السطر الواحد تجد كلمة بين علامتي تنصيص وأختها عارية منهما. وهذا أكثر من أن يحصر (لكن انظر جمع التكسير مثلاً مج ٣، ص ص ١٦ ـ ٢٠).

---

(٣) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، مج ٢، ص ٤٠٣. وسوف أشير إليه فيما يلي بعد بـ «*الكتاب*.»

٥ ـ ويلحق بالأخطاء الفنية ما حصل من تكرار لـ «باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع» في مج ٢، ص ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠ و مج ٣، ص ص ٥ ـ ٧. ولعل وِزْر هذا يقع على الناشر.

ثانيًا: أخطاء الشروح التي أوردها المحقق

١ ـ مج ٢، ص ٤٢٤، تعليق (٢): علّق المحقق على قول ابن السرَّاج بأن الأسماء المبهمة لا تضاف قائلاً: (أي لا تقول: هذا زيدك، لأنها لا تكون نكرة فصارت لا تضاف...). وقد أساء المحقق الفهم. وها هي عبارة سيبويه: «واعلم أن هذه الأسماء [أي الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة] لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: «هذا زيدك»؛ لأنها لا تكون نكرة فصارت لا تضاف. (*الكتاب*، مج ٣، ص ٤١٢) ما بين قوسين معقوفين زيادة من عندي ليتضح المعنى.

فقول المحقق: «أي لا تقول: هذا زيدك» خطأ، ويدل على عدم فهمه لما تصدى له.

٢ ـ مج ٣، ص ١٤، هامش (٤): ذهب المحقق يعرف كلمة «نُجُدٍ» (جَمْع «نَجْدٍ» وهو المكان المرتفع) بينما المقصود هو «نَجُدٌ» كما ضبطها المحقق نفسه في النص. فالمؤلف يتحدث عن تكسير الصفات. و «النَّجُدُ» (بضم العين وكسرها وسكونها) هو الشجاع الماضي وقيل: الشديد البأس. (*الكتاب*، مج ٣، ص ٦٣١؛ *لسان العرب* (مادة نجد)).

٣ ـ مج ٣، ص ٤٢، تعليق (٢): قال المحقق معلقًا على قول المؤلف (لأنه لا يكون في الكلام مقادمُ...): «في سيبويه مج ٢، ص ١١٠، والمقادم والمآخر عربية.» وابن السراج يريد «مَقَادِم» (بتشديد الدال المكسورة). وقد قال المؤلف مبينًا ذلك: «... من أجل أنه لا يجتمع ثلاثة أحرف من الأصول بعد ألف الجمع.» (*الكتاب*، مج ٣، ص ٤٢٦).

٤ ـ مج ٢، ص ٣٨٩: قال ابن السراج (وهذه اللامات لا تحذف في الكلام، وتحذف في القوافي والفواصل، فتقرأ «الليل إذا يسر...» إذا وقفتَ). وقال المحقق في التعليق: (يريد

في الآية «والليل إذا يسرى» بالياء) فأثبت الياء في «يسري» هنا وفي (مج ٢، ص ٣٧٦) وهي في المصحف غير مثبتة، وهي غير مرادةٍ لابن السراج.

٥ ـ ويلحق بهذه الملاحظات تقصير المحقق في التعليق على بعض المسائل من ذلك ما ورد في (مج ٢، ص ٣٧٢). قال المؤلف: (. . . قالت العرب في الشعر والقوافي سبسبا، تريد السبسبَ، وعَيهَلٌ، تريد العَيْهلُ) والمؤلف ها هنا يشير في الأولى إلى الشعر المنسوب لرؤبة:(٤)

تَتْرُكُ ما أَبْقىٰ الدَّبىٰ سَبْسَبًّا كَأَنَّه السَّيْلُ إذا آسْلَحَبَّا

وفي الثانية إلى قول منظور بن مَرْثَد الأسَدي:(٥)

إنْ تَبْخَلي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي أَوْ تُصْبِحِي في الظَّاعِنِ المُوَلِّي
نُسَلِّ وَجْدَ الهَائِمِ المُعْتَلِّ بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ

وكان أولى بالمحقق أن يذكر ذلك وهو متاح في كتاب سيبويه.

ثالثًا: أخطاء في قراءة النص وضبطه

وسوف أجعله في قسمين، أخص بالقسم الأول الآيات القرآنية ثم أُثنِّي بأمثلة من الكتاب نفسه.

١ ـ الآيات القرآنية

أشار محمود محمد الطناحي إلى بعض الآيات القرآنية التي كُتبت خطأ.(٦) وما ذَكَرَ غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ.

---

(٤) ديوان رؤية ابن العجاج، في *مجموع أشعار العرب*، تحقيق وليم بن الورد، *صور الديوانَ* (بيروت: دارُ الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص ١٩٦، وانظر: *الكتاب*، مج ٤، ص ١٦٩.

(٥) ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، د.ت.)، مادة (عهل)؛ وانظر: *الكتاب*، مج ٤، ص ١٦٩.

(٦) *فهارس كتاب الأصول*، ص ٧.

١ ـ مج ٢، ص ص ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٠: استشهد المؤلف بآيات، وقد جعل بعضها بين قوسين كالمعتاد وأهمل بعضًا منها. وهذا وارد فيما ذكرته من صفحات.

٢ ـ مج ٢، ص ٣٧٦: «وذلك نبغ» والصواب «ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ». وفيها أيضا: «ويوم التناد» والصواب: (و «يَوْمَ التَّنَادِ»)، ومثلها «والكبير المتعال»، والصواب: (و «الكَبِير المُتَعَال») فالواو في الموضعين لعطف الشاهد وليست من الآية.

٣ ـ مج ٢، ص ٣٧٩: «إن تحملُ عليه يلهثُ» والصواب إسكان الفعلين. وفيها أيضًا «وخذوه فغلوه» والصواب (و «خُذُوهُ فَغُلُّوهُ») إذ الواو ليست من الآية.

٤ ـ مج ٢، ص ٣٩٦ (وزعم الخليل أن بعضهم قرأ: «ومَنْ يقنتُ منكنَّ لله» والصواب هنا: (وزعم الخليل أن بعضهم قرأ: «وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لله»). فالمؤلف يستشهد بقراءة «تَقْنُتْ» بتاء المضارعة في أوله. وهي قراءة عصام الجحدري والأسواري وغيرهما.(٧) أما قراءة «وَمَنْ يَقْنُتْ...» بياء المضارعة فهي القراءة المشهورة،(٨) وليست موضع الاستشهاد.

٥ ـ مج ٢، ص ٤٠٤ «فقد جاء أشراطها» وصوابها هنا: «فَقَدْ جا أَشْراطُهَا» (بحذف همزة «جَاء») إذ المؤلف يستشهد بها على تخفيف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية كما قرأها أبو عَمْرو بن العلاء هنا. (*الكتاب*، مج ٣، ص ٥٤٩؛ *كتاب السبعة في القراءات*، ص ١٤٠).

والآية «يا ويلتا أألِد وأنا عجوز» ينبغي أن تكتب هكذا «يَا وَيْلَتَىٰ أَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ» بتحقيق الهمزة الأولى في «أألد» وتخفيف الثانية. وهي أيضًا قراءة أبي عمرو كما ذكر المؤلف.

٦ ـ مج ٢، ص ٤١٢ «كذبت قبلهم قومَ نوح» والصواب «قَوْمُ» بالرفع.

٧ ـ مج ٢، ص ٤١٤ «ومَنْ في الأرض مثلهن» والصحيح: «وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ.»

٨ ـ مج ٢، ص ٤١٥ «الذين اجتنبوا الطاغوتُ أن يعبدوها» والصحيح: «الطَّاغُوتَ» بالنصب.

---

(٧) أبو حَيَّان محمد بن يوسف الأندلسي، *تفسير البحر المحيط*، صورة (بيروت: دارُ الفكر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، مج ٧، ص ٢٢٨.

(٨) ابن مجاهد، *كتاب السبعة في القراءات*، تحقيق شوقي ضيف، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م)، ص ٥٢١.

٢ ـ أخطاء في قراءة النص وضبطه

استعنت في تقـويم بعض الأخطاء *بالكتاب* لسيبويه. فعبارة ابن السراج غالبًا ما تكون منقولة عن سيبويه. ولكنه يتصرف فيها باختصارها وترتيبها.

والأخطاء كثيرة ونكتفي بالتمثيل لبعض هذه الأخطاء فيما يأتي مشيرين إلى رقم الجزء ومكان الخطأ.

١ ـ مج ٢، ص ٣٧٣ قال ابن السراج: وقالوا هذا عِدِلْ وفِعِلْ فأتبعوها الكسرة الأولى لأنه ليس من كلامهم «فِعَلٌ») والصواب «. . . ليس من كلامهم «فِعُلٌ»» أما «فِعَلٌ» فقد ورد عن العرب نحو: عِنَب، وَضِلَع وَعِوَض وَزِيَم. وهذ مسألة يعرفها شُداة النحو.

وفي هذا النص خطأ آخر وهو قوله: «عِدِلْ وَفِعِلْ». فاللفظ في *الكتاب* (مج ٤، ص ١٧٣): «وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ. .» والفِسْلُ: الأحمق (*اللسان* (فسل)).

وقال ابن السراج: (وقالوا في اليسر فأتبعوها الكسرة الأولى لأنه ليس في الأسماء فُعِلْ وهم الذين يقولون في الصلة اليُسْرُ فيخففون). وصواب هذه العبارة لتوافق ما جاء في كتاب سيبويه (مج ٤، ص ١٧٤): «وقالوا: «في البُسُرْ»، فأتبعوها [الحركة] الأولى، لأنه ليس في الأسماء «فُعِلٌ»، وهم الذين يقولون في الصلة: «البُسْرُ،» فيخفِّفون».

فالمحقق أخطأ في قراءة النص ولم يستفد من علامات الترقيم لتوضيحه. كما أهمل ضبط بعض الكلمات التي هي محل الاستشهاد.

وفيهـا أيضًـا: (وقـالـوا: رأيتُ العِكِمَ) والصواب هنا: (وقالوا: «رَأَيْتُ العِكِمْ») بإسكان الميم، لأن المؤلف يتحدث عن نقل الحركة في الوقف.

وفيها (وتصير تاءٌ في الوصل) والصواب: تاءً (بالنصب)، فهو يتحدث عن تاء التأنيث.

وفيها (فإذا ثنّيتَ الأسماء الظاهرة وجمعتها قلت: زيدانِ ومسلمانِ وزيدونَ ومسلمونَ، تقف على النون في جميع ذلك). والصواب إسكان النون في الأمثلة الأربعة إذ الحديث هنا عن الوقف؛ وابن السراج يقول: «تقف على النون في جميع ذلك.»

٢ ـ مج ٢، ص ص ٣٧٦ ـ ٣٧٨ حديث المؤلف عن الضرب الثاني من الأسماء الظاهرة المعتلة، «وهو ما كان آخره همزة»: في هذا القسم اضطراب غير قليل. خصوصًا السطرين الأخيرين من صفحة ٣٧٦ إذ لم أستطع الاهتداء إلى صحة ذينك السطرين. أما الصفحة الثانية (ص ٣٧٧) فمليئة بالأخطاء الإملائية وأخطاء الضبط التي تدل على أن المحقق أبعد ما يكون عن فهم ما يحقق. وأحيل القارىء الكريم على *الكتاب* (مج ٤، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٩) فقد نقل ابن السراج حديث سيبويه في ذلك الموضوع بتغيير طفيف. ولم يستفد المحقق من مادة سيبويه في ضبط النص.

٣ ـ مج ٢، ص ٣٧٨، سطر ١١ (وحكى الخليل عن بعضهم: هذه حُبْلأْ مهموز مثل حُبْلَعْ، ورأيت رَجُلًا مثل رَجُلَعْ..) بتنوين اللام في «رجلا» والصواب وفقًا لما ورد في *الكتاب* (مج ٤، ص ص ١٧٦، ١٧٧): وحكى الخليل عن بعضهم: «هذه حُبْلأ»، مهموز مثل «حُبْلَعْ»، و «رَأَيْتُ رَجُلأْ» مثل «رَجُلَعْ.»)

٤ ـ مج ٢، ص ٣٧٩، سطر ١، ٢: (...لأن «في» اسم. وقد قرأ أبو عمرو فيقول: «ربي أكرمِنْ»، «ربي أهانِنْ» على الوقف وصواب هذه العبارة هو: (...لأن «ني» اسم. وقد قرأ أبو عمرو: «فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ»، «رَبِّي أَهَانَنْ» على الوقف.) (*الكتاب*، مج ٤، ص ١٨٦).

٥ ـ مج ٢، ص ٣٨١، سطر ١٣ (وقد تلحق الهاء بعد الألف في الوقف لأن الألف خفية وذلك قولهم: هؤلاءِ وها هُناهُ، والأجود أن تقف بغير هاء، ومن قال: هؤلاء وها هُناه لم يقل في «أَفعى وأَعمى» ونحوهما من الأسماء المتمكنة كيلا يلتبس بهاء الإضافة.) وصواب «هؤلاء وها هناه» في الموضعين هو: هَؤلاَهْ وهَا هُنَاهْ. وقد نقله ابن السراج من *الكتاب* (مج

٤، ص ١٦٥) وأشار المحقق في الهامش إلى سيبويه ولكنه لم ينتفع به في قراءة النص.

٦ ـ مج ٢، ص ٣٨٤، سطر ١ ـ ٣ (باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضمار. وذلك قولك في «ضربْتُهُ وأضربُهْ، وقَدهُ. . .) والصواب قراءته كما يلي بعدُ: (باب الساكن الذي تحرِّكه في الوقف إذا كان بعده هاءُ المذكر الذي هو علامة الإضمار. وذلك قولك في «ضَرَبْتُهُ»: ضَرَبَتْهُ، وآضْرِبُهْ، وَقَدُهْ.) وقد ورد قريبًا من ذلك عند سيبويه (*الكتاب*، مج ٤، ص ١٧٩).

٧ ـ مج ٢، ص ص ٣٨٦، ٣٨٧ (. . . ناس كثيرون من تميم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ولا ينون لما لم يريدوا الترنم، يقولون

يا أبتا عَلّك أو عَسَاكَنْ

ويا صاح ما هاجَ الدموع الذُّرَفَنَّ) بتضعيف تنوين الترنّم وتحريكه بالفتح.

وصواب الشطر الأخير:

ويا صَاحِ ما هاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

كما في *الكتاب*، (مج ٤، ص ٢٠٧). والكلمة هي «الذُّرَّف» (جمع ذَارِف أو ذَارِفة) وقد لحقها التنوين للترنم.

٨ ـ مج ٢، ص ٣٩٥، سطر ١٤ (. . . وإن شاء رفع على «هو» كما قال صالح، في جواب كيف أنت؟). وعبارة سيبويه هي: (وإنْ شاء رفَعَ على «هو»، كما قال: «صَالحٌ» في: كيف كُنْتَ) (*الكتاب*، مج ٢، ص ٤١٥). فعبارةُ ابن السراج صوابُها: (. . . وإنْ شاءَ رَفَعَ على «هُوَ» كما قال: «صَالحٌ» في جواب «كَيفَ كُنْتَ»؟) فـ «صَالحٌ» هنا يجوز أن يحمل على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز حمله على أنه خبر كان منصوبًا، فيقال: «صالحًا.»

٩ ـ مج ٢، ص ٤٠٠، سطر ١٣ (وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت، لكثرة استعمالهم إياه، فإذا خففت همزة أرأَوهُ قلت: رَوْهُ، حذفت الهمزة وألقيت حركتها وهي الفتحة على الراء وسقطت ألف الوصل، وتقديره أرَأوهُ، مثل أرَعوهُ، دخلت

ألف الوصل من أجل سكون الراء، فلما حركت سقطت ألف الوصل، فإن أمرت واحدًا قلت: ذاك نطقت بالراء وحدها. . .) وفي هذا النص عدة أخطاء، وصحته بعد عرضه على ما عند سيبويه (مج ٣، ص ٥٤٦) هي: (وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت، لكثرة استعمالهم إياه. فإذا خفّفتْ همزة «آرْأَوْهُ» قلت: «رَوْهُ»، حذفت الهمزة وألقيت حركتها — وهي الفتحة — على الراء وسقطت ألف الوصل. وتقديره «آرْأَوْهُ» مثل «آرْعَوْهُ»، دخلت ألف الوصل من أجل سكون الراء. فلما حركت سقطت ألف الوصل. فإن أمرتَ واحدًا قلتَ: رَذَاكَ، نَطَقْتَ بالراء وحدها. . .). ولو تأمل المحقق عبارة ابن السراج جيدا ما وقع في هذه الأخطاء. كما أنه لم ينتفع بعبارة سيبويه على الرغم من وضوحها.

سطر ٢١ (قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب: أنه سُمعَ من يقول: قد أراهُم، فجاء به على الأصل). وقد جانب المحقق الصواب في موضعين هنا. وها هي تي عبارة سيبويه (*الكتاب*، مج ٣، ص ٥٤٦): (وحدثني أبو الخطاب أنه سَمِعَ من يقول: «قد أَرْآهُمْ»، يجيء بالفعل من «رأيتُ» على الأصل، من العرب الموثوق بهم.) فأبو الخطاب (وهو الأخفش الكبير) هو السامع، وقد سَمِعَ من العرب من يقول «قد أَرْآهُمْ» (بهمزة بعد الراء ومد) بدلاً من «قد أَرَاهُمْ».

١٠ - مج ٢، ص ٤٠١، سطر ٨ (فإن كانت [أي الهمزة المتحركة] وقبلها فتحة جعلت بين بين، بين الألف والهمزة) وفي العبارة سقط يوضحه ما في الكتاب (مج ٣، ص ٥٤١) فالصواب: (فإنْ كانتْ (مفتوحةً) وقبلها فتحةٌ جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ، بين الألف والهمزة).

سطر ١٢ (منْ غلامُ يبيك) والصواب: «مِنْ غُلامِ يَبِيكَ» بدلالة قوله قبل ذلك: «وإن كان قبلها [أي قبل الهمزة] كسرة أبدلتها ياءً». وهي قد وردت عند سيبويه (مج ٣، ص ٥٤٣) كما وَصَفْتُ.

سطر ١٢ (وإن كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء، وذلك في يَئِسَ، يُبِسَ. . .) وصواب الفعل هو «يَئِسَ: يَبِسَ» ولا وجهَ لضم الياء في «يبس.»

ولم يفرق المحقق بين الهمزة المحقَّقة والمخفَّفة بينَ بينَ في الرسم فقاده ذلك إلى أخطاء منها مثلاً: إثبات الهمزة محققة في قوله تعالى ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ والمؤلف يستشهد بقراءة من قرأ بتخفيف الهمزة بينَ بينَ في «إبراهيم» هنا. ومثلها (ص ٤٠٢، سطر ١، ٢) حيث ينبغي حذفها من «أختك» في الموطنين.

١١ ـ مج ٢، ص ٤٠٣، سطر ٩ (وأما خطايا، فأصلها خَطَائي، فحقها أن تبدل ياء فتصير: خطائي فقلبوا الياء ألفًا رفعوا ما قبلها، كما قالوا مُداري، أبدلوا الهمزة الأولى ياء، كما أبدلوا «مطايا» وفرّقوا بينها وبين الهمزة التي من نفس الحرف،) وصواب النص: (وأما خطايا فأصلها «خَطَائِىءُ». فحقها أن تبدل ياءً فتصير «خَطَائِئُ»، قلبوا الياء ألفًا [فتحوا] ما قبلها، كما قالوا «مَدَارَىٰ»، أبدلوا الهمزة الأولى ياء كما أبدلوا [همزة] «مطايا»، وفرقوا بينها وبين الهمزة التي من نفس الحرف.[٩]

١٢ ـ مج ٢، ص ٤٠٥، سطر ٢ (وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخفِّفت، فتقول: آقْرَا آية في قول من خفف الأولى، لأن الهمزة الساكنة إذا خففت أبدلت بحركة ما قبلها، ومن حقق الأولى قال: اقرُ آية. . .) وصواب المثال الأول الذي أورده المؤلف هو «آقْرَا آية» لأنه نصّ على أن هذا حالها عند من يخفف الأولى. وصواب الثاني «اِقْرآية». هكذا هي في *الكتاب* (مج ٣، ص ٥٥٠).

سطر ٦ (وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرأ آية، ويقولون: أَقري باكَ السلام، يبدلون الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها). وقد ضبط المحقق الأمثلة ضبطًا خطأً أو أغفل ما يجب ضبطه. والعبارة بعرضها على *الكتاب* (مج ٣، ص ٥٥٠) تصير: (وأما أهلُ الحجاز

(٩) *الكتاب*، مج ٣، ص ٥٥٣؛ ابن جني، *المنصف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م)، مج ٢، ص ص ٥٤ ـ ٥٥؛ محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، صوَّرة (بيروت: دارُ عالم الكتب، د. ت.)، مج ١، ص ١٣٩.

فيقولون: «آقْرَ آيَة»، ويقولون: «أَقْرِيَ بَاكَ السلامَ».) وقد نقل عبدالسلام هارون (*الكتاب*، مج ٣، ص ٥٥٠) قول السيرافي: «يقلبون الأولى ألفًا لأنها ساكنة وقبلها فتحة، ويجعلون الثانية بين بين...».

١٣ ـ مج ٢، ص ص ٤٠٥، ٤٠٦ (واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم، وأهل الحجاز، وتجعل في لغة التخفيف بين بين قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ياء مكسورة وليس هذا بقياس مطرد، وإنما يحفظ عن العرب حفظًا، فمن ذلك قولهم في «منسأة» منساة...) فالصواب في المثال الأخير هو «فمن ذلك قولهم في «مِنْسَأَةٍ»: «مِنْسَاةٍ» بلا همزة في الثانية.

كما أن كلمتي «ياء مكسورة» [جَعَلْتُ تحتها خَطًا] تَبْدُوانِ مقحمتين. ولم تردا في *الكتاب*، (مج ٣، ص ص ٥٥٣، ٥٥٤)

سطر ٥ (وبعضهم يقول: يريد أن يَجيكَ ويَسُوكَ، وهو يَجيكَ ويَسُوكَ يحذف الهمزة ويكره الضمة مع الياء والواو [يعني يكره إلقاء ضمة الهمزة المحذوفة على الياء أو الواو التي قبلها]، وعلى هذا تقول: هو يَرِمْ خْوانَهُ، يريد: يَرِمِ أخْوانُه، حذف الهمزة وأذهب الياء لالتقاء الساكنين). وصواب الشق الأول هو: (وبعضهم يقول: يريد أن يَجيَكَ وَيَسُوَكَ...). وصواب الشق الأخير هو: (وعلى هذا يقول «هو يَرْمِ خْوَانَه» يريد: «يَرْمِي إِخْوانَه»...) *الكتاب*، مج ٣، ص ٥٥٦.

١٤ ـ مج ٢، ص ٤١٥، سطر ٨ (وأما حائضٌ وطامثٌ ومُفْصَل، فهو مذكر وصف به مؤنث) وصواب «مُفْصَلٍ» هو «مُطْفِلٌ» وهو اسم مذكر وصف به مؤنث. أما «مُفْصَل» فلا تعني شيئًا في هذا المقام.[١٠]

---

(١٠) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، *كتاب المذكر والمؤنث*، تحقيق طارق عبدعون الجنابي (بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٩م)، ص ٥١٣.

١٥ ـ مج ٢، ص ص ٤١٥، ٤١٦ (فمن ذلك قولهم: للأعشى به عَشِيٌ، وللأعمى به عَمَىً، وللأقنى به قُنَىً، ومما يعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فُعَلَ، يَفْعَلُ، والاسم منه فَعِلٌ وذلك فرقَ يَفْرَقُ فَرَقًا، فمصدر هذا من بنات الياء والواو على «فَعَلٍ» هَوْىَ يَهْوى، ورديت تَردَى وهو رَدٍ وهو الردَّى، وصديت صَدىً وهو صَدٍّ، . . وإذا كان «فَعِلَ» يَفْعَلُ فَعلاء. . .).

وفي هذه الفقرة عدة أخطاء تشي بعدم فهم المسألة. وصوابها هو: (فمن ذلك قولهم للأعْشَىٰ: بِهِ عَشىً، وللأعْمىٰ: بِهِ عَمىً، وللأقْنىٰ: بِهِ قَنىً. ومما يُعلَمُ أنه منقوص أن ترىٰ الفعل «فَعِلَ: يَفْعَلُ» والاسم منه «فَعَلٌ». وذلك (قولُك:) فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا. فمصدر هذا من بنات الياء والواو على «فَعَلٍ (وذلك قولُك:) هَوِيَ يَهْوىٰ (هَوىً، وَهُوَ هَوٍ) وَرَدِيتَ تَرْدَىٰ وَهُوَ رَدٍ، وهو الرَّدَىٰ، وصَدِيتَ (تَصْدَىٰ) صَدىً وهُوَ صَدٍ. . . وإذا كان «فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلاً. . .)

وقد أكملت النص من سيبويه (*الكتاب*، مج ٣، ص ٥٣٧) إذ هو من عنده. وقد أشار المحقق إلى مكان المسألة عند سيبويه. ولم يستفد منها في تصحيح النص أو ضبطه ضبطًا صحيحًا.

١٦ ـ مج ٢، ص ٤١٨، سطر ٣ (فإذا جاء من المنقوص شيء ليس له فعل ولا اسم تثبت فيه الواو وألزمت ألفه الانتصاب فهو من بنات الواو نحو: لَديَّ وإليَّ، وإنما ثتنيان إذا صار اسمين، وإن جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء وإلا اسم، وجازت إمالته، فالياء أولى به. . .).

وصحة «لَديَّ وإليَّ» هي: «لَدَىٰ وإلَىٰ» وصحة «صار» هي «صَارا» باسناده إلى ضمير المثنى، وصحة «وإلا اسم» هي «وَلاَ آسْمٌ». والفقرة في *الكتاب*(مج ٣، ص ٣٨٨). وقوله: «وألزمت ألفه الانتصاب» أي عدم الإمالة.

١٧ ـ مج ٢، ص ٤٢١، سطر ٢ (وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار جمعت بالتاء، وإن شئت كسرته. . .) وفي العبارة سقط. وصوابها كما في *الكتاب* (مج ٣، ص ٣٩٥): (وإذا جمعتَ اسم امرأة فأنت بالخيار (إن شئتَ) جمعتَ بالتاء، وإن شئتَ كسَّرتَه. . .) وهو أيضًا ما يقتضيه السياق.

١٨ ـ مج ٢، ص ٤٢٦، سطر ٦ (وتقول: هذا خامس أربعةٍ، تريد: هذا الذي خمسُ الأربعة. .) وصواب الجزء الأخير من الفقرة هو (. . . هذا الذي خَمَسَ الأربعةَ. . .) قال سيبويه (مج ٣، ص ٥٥٩): «وتقول: هذا خامسُ أربعةٍ، وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خَمَسَ الأربعةَ).

١٩ ـ مج ٢، ص ٤٣٠، سطر ١٥ (وأبنية الجموع على ثلاثة عشر بناءً: فَعْلٌ، فُعُـلٌ، فُعْلَةٌ، فِعُلَةٌ، أَفْعُـلٌ، فَعيلٌ، فَعَـالٌ. . .) وقد ضُبطت بعض هذه الأبنية ضبطًا خاطئًا. وقد شرحها المؤلف (ص ص ٤٣١ ـ ٤٣٦) ومثَّل لها فلا نطيل بذكر الأمثلة. وصواب الأول من هذه المجموعة هو «فُعْلٌ» والثالث «فَعْلَة»، والرابع «فِعْلَة»، والسابع «فِعَال.» أما الثاني والخامس والسادس فهي صحيحة كما ضُبطت.

وربما يظن المرءُ أن الخطأ في الحركات أمر محتمل، فنقول قد نُسامح في الضبط لنص ما، لكن الحركات ها هنا هي المميزة لوزن عن آخر. فشتَّانَ بين «فَعْلٍ» و «فُعْلٍ» أو «فُعْلَةٍ» و «فَعْلَةٍ» إذ الفارق بين الوزن ونظيره هو حركة واحدة.

٢٠ ـ مج ٢، ص ٤٣١، سطر ٩ (الثاني: فَعَلٌ: قالوا: أَسَدٌ وأُسْدٌ، فهذا مما يدل على أن «فُعُلَ» في ذلك الباب مخفف من «فُعْلٍ») والصواب هو: (الثاني: فُعُلٌ: قالوا: أَسَدٌ وأُسُدٌ، فهذا مما يدل على أن «فُعْل» في ذلك الباب مخفف من «فُعُل»).

٢١ ـ مج ٢، ص ٤٣٢، سطر ١ (الرابع: فِعْلَةٌ: كسروا عليه ثلاثة أبنية: فَعْلٌ وفِعْلٌ، وفُعْلٌ، وذلك قولهم: فَقَعٌ وفِقْعَةٌ، وجَبٌ وجِبْأَةٌ، . . . أما فِعْلٌ، فنحو: حِسْلٍ

وحِسْلَةٌ وقِرْدٌ، وقِرْدَةٌ للقليل والكثير. . .) والصواب هو: (الرابع: فِعَلَةٌ: كسروا عليه ثلاثة أبنية: فَعْـلٍ وفِعْلٍ، وفُعْلٍ. وذلك قولهم: فَقْعٌ وفِقَعَةٌ، وجَبْءٌ وجِبَأَةٌ، . . . أما فِعْلٌ فنحو: حِسْلٍ وحِسَلَةٍ، وَقِرْدٍ وَقِرَدَةٍ للقليل والكثير. . .)

وقد تحدث سيبويه عن هذا الوزن «فِعَلَة» في عدة مواطن من كتابه (مج ٣، ص ص ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٨٨). ولم تخرج أمثلةُ ابن السراج عما ذكره سيبويه.

وفي بقية الفقرة السابقة مما لم نذكره أخطاء على غرار ما ذكرنا. فلعل فيما ذكرنا ما ينبه إلى الأخطاء المشابهة.

٢٢ ـ مج ٢، ص ٤٣٥، سطر ٨ (العاشر من أبنية الجموع: فَعُولةٌ: جاء في فَعْلٍ فُعُولةٌ نحو: بَعْلٍ وبُعُولة. . . وجاء فيما اعتلت عينه: عَيْرٌ وعُيُورٌ، وخَيْطٌ وخُيُوطٌ) والصواب هو: (العاشر من أبنية الجموع: فُعُولَةٌ: . . . عَيْرٌ وعُيُورَةٌ، وَخَيْطٌ وَخُيُوطَةٌ). قال سيبويه (مج ٣، ص ٥٩٠): (وقالوا: عُيُورَةٌ وخُيُوطَةٌ، كما قالوا: بُعُولَةٌ وَعُمُومَةٌ). أما «عُيُورٌ وخُيُوطٌ» فهي من الجموع المسموعة *اللسان* (عير)، (خيط)، لكنهما لا يصلحان للاستشهاد بهما في هذا الموطن.

سطر ١٣ (فأما فَعْلٌ فنحو خُرْبٌ وخِرْبانٍ، وَبَرْقٌ وبَرَقَانٌ في الكثير) والصواب: (فأما فَعَلٌ فنحو: خَرَبٍ وخِرْبَانٍ، وَبَرَقٍ وَبِرْقَانٍ في الكثير). والخَرَب: ذكر الحباري، والبَرَق: الحَمَل، وهو فارسي معرب. (*اللسان*، مادة (خرب) و (برق)).

سطر ١٥ (وأما فَعَلٌ: نحو: جَحَلٍ وجِحْلَانٍ. . .) والصواب (وأما فَعْلٌ، نحو: جَحْلٍ وَجِحْلانٍ. . .) والجَحْل: ضرب من الحرباء أو اليعاسيب (*اللسان* ـ جحل). وقد وردت في *الكتاب* (مج ٣، ص ٥٧١) بتقديم الحاء المهملة على الجيم. وهو خطأ.

٢٣ ـ مج ٢، ص ٤٤١، سطر ١١ (الخامس: فَعِلَةٌ: نحو نَعِّمةٌ ونَعِّم ومَعِدَةٍ ومَعِدٌ وذلك أن تجمع بالتاء ولا تغير) والصواب: (الخامس: فَعِلَةٌ: نحو: نَقِمَةٍ ونَقِمٍ، ومَعِدَةٍ

وَمَعِدٍ. ولك أن تجمعَ بالتاء ولا تغيِّر.) *الكتاب*، مج ٣، ص ٥٨٢.

٢٤ ـ مج ٣، ص ١٥، سطر ٣ (الأول: فَعْلٌ. وجاء فيه تسعة أبنية: فَعالٌ...). والصواب هو «فِعَال» (بكسر الفاء) وقد شرحه المؤلف سابقًا (مج ٣، ص ١٣) وأورد له مثالاً هو «صَعْبٌ: وصِعَابٌ».

سطر ٥ (الثاني: فَعْلٌ وجاء فيه ثلاثة أبنية: فِعَالٌ، وفُعَالٌ، وأَفْعال). والصواب وَفْقًا لما وَرَد سابقًا وشَرَحَهُ المؤلف (مج ٣، ص ص ١٣ ـ ١٤) هو: (الثاني: فَعَلٌ، وجاء فيه ثلاثة أبنية: فِعَالٌ، وفِعْلانٌ وأَفْعَالٌ.)

سطر ٦ (الثالث: فَعَلٌ: جاء على أفعال). وصواب الوزن هو «فُعُلٌ» مثل جُنُبٍ وأَجْنَابٍ (مج ٣، ص ١٤). أما «فَعَلٌ» فقد سبق الحديث عنه ورأينا أنه يجيء منه ثلاث أبنية لا بِناءٌ واحد فقط.

سطر ٧ (الرابع: فَعْلٌ: جاء على أفعال وأَفعُل). والصواب «فِعْلٌ» (بكسر الفاء وسكون العين) وقد مثَّل لَهُ المؤلف (مج ٣، ص ١٤) بـ «جِلْفٍ» الذي يُجمع على «أَجلافٍ وأَجْلُفٍ».

سطر ٨ (الخامس: فُعُلٌ) والصواب: «فُعْلٌ» وفقًا لترتيب المؤلف لهذه الأوزان وتمثيله لها (ص ١٤).

سطر ٩ (السادس: فَعَلٌ: جاء على أَفْعال) وصوابه «فَعُلٌ» (بفتح الفاء وضم العين) وقد مثل المؤلف لهذا الوزن بـ «يَقُظٍ» وأَيْقَاظٍ، ونَجُدٍ وأَنْجَادٍ) (ص ١٤). أما «فَعَلٌ» فهو الوزن الثاني؛ وقد أشرنا إليه آنفًا وإلى الأوزان التي يجمع عليها.

سطر ١٠ (السابع: فِعْلٌ: جاء على أَفْعال) والصواب: «فَعِلٌ» وقد مثَّل له المؤلف (ص ١٥) بـ «نَكِدٍ وأَنْكادٍ.»

٢٥ ـ مج ٣، ص ٢٤، سطر ٣ (السابع: فَعْلاَنُ، إذا كان صفة وكان له فَعْلَى، كُسِّرَ على «فُعالٍ» نحو: عَطْشَانَ وعُطاش. . .) وصواب «فُعَالٍ» هو «فِعَالٌ» (بكسر الفاء). و «عُطَاشٍ» صوابه «عِطَاشٌ» (*الكتاب*، مج ٣، ص ٦٤٥).

٢٦ ـ مج ٣، ص ٣٠، سطر ١ (وقال أبو العباس: كَرَوانُ جمْع كِرْوَان تحذف الزوائد. . . وقال سيبويه: إنما جُمِعَ «كَرَوانُ» على «كرًى» وقالوا في مِثْلِ «أطرق كَرا أن النعام في القُرى. . .) والصواب (وقال أبو العباس: كِرْوَانٌ جَمْعُ كَرَوَانٍ، تحذف الزوائد. . . وقال سيبويه: إنما جُمِعَ كِرْوَانٌ على كَرًى. وقالوا في مَثَلٍ: «أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي القُرَىٰ. . .)

وعبارة سيبويه (*الكتاب*، مج ٣، ص ٦١٧) هي: (وقالوا: كَرَوَانٌ وللجميع: كِرْوَانٌ، فإنما يكسَّر عليه كَرىً كما قالوا: إِخْوانٌ. . .).

أما المبرِّد فقال (مج ٢، ص ٥٧١): «فالكِرْوَانُ جماعةُ كَرَوَانٍ، وهو طائرٌ معروف. وليس هذا الجمعُ لهذا الاسم بكماله، ولكنه على حذف الزيادة: فالتقدير: كَرًا وكِرْوَانٌ، كما تقولُ: أَخٌ وإِخْوانٌ. . .» ويتبين من هذا أن ابن السراج يريد بقوله «إنما جَمْعُ كِرْوَانٍ على كَرىً» أن «كِرْوَان» جمع تكسير لكَرَوان الذي حذفت ألفه ونونه فصار «كَرا» وجُمِعَ فصار «كِرْوَان». وأشار أبو العباس المبرد إلى هذه المسألة في *الكامل*. (مج ٢، ص ٥٧١) وليس في *المقتضب* كما أحال إلى ذلك المحقق. وزاد المسألة شرحًا ابن جني في *الخصائص* (مج ٣، ص ١١٨). (١١)

٢٧ ـ مج ٣، ص ٥٣، سطر ١١ (وأما قوله:
قد شَرِبْتُ الأَدْهَيْدَ هِينا).

---

(١١) المبرد، *الكامل*، تحقيق محمد أحمد الدالي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ)، مج ٢، ص ٥٧١؛ ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م)، مج ٣، ص ١٨.

وصوابه عند سيبويه (مج ٣، ص ٤٩٤)، وهو صدر بيت. وتمامه وصوابه:

قَدْ شَرِبَتْ إِلَّا دُهَيْدِهِينَا قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينَا

وهنالك أخطاء كثيرة في الضبط قد تُعزى إلى المطبعة. وقد تتبعتها ثم قررت أن أُعرض عن ذكرها لئلا أثقل على القارىء.

ومن الأخطاء الشائعة سوى ما ذكرت سلفًا: رسم حركة واحدة على ما حقه أن ينون، وقطع همزة الوصل. وقد ابتُليت الكتب الحديثة بهذه الظاهرة فصار الكُتَّاب والطابعون لا يميزون بين همزة الوصل وهمزة القطع فيقطعون من الهمزات ما حقه أن يوصل. ولا يَسْلَم من ذلك كتب النحو واللغة التي ينبغي أن تكون أنموذجًا يحتذى في التحرير.

ولعل القارىء قد أدرك معي من النماذج التي سيقت آنفًا كيف يتحول كتاب مهم إلى نسخة رديئة لا يصح الاعتماد عليها لكثرة الخطأ والتشويه. إذ أن عمل المحقق ينتهي بنا إلى نتيجتين:

الأولى: أن خبرة المحقق في التحقيق أقل مما يقتضيه تحقيق كتاب مهم ككتاب *الأصول*.

الثانية: أن معرفته بالمادة العلمية التي يحقق لا تسعفه للتصدي لمثل هذا الكتاب الذي يَغْرِف من بحر *الكتاب* ويشاركه في اتساع مادته وتشتتها.

ختامًا أسأل الله التوفيق والهداية. واستغفره من كل زَلَلٍ.